

كيفية استخدام أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على كل من:

معدل النمو الاقتصادي، التوظيف أو التشغيل، الاستثمار الأجنبي والمحلي، مكافحة الكساد، مواجهة الفقر.

تعرف السياسة المالية بأنها ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات، ثم إن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي لهذه الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي.

بادئ ذي بدء، لابد لنا من معرفة ركائز السياسة المالية التي تركز عليها في تحقيق سياساتها. تركز السياسة المالية على ركيزتين أساسيتين هما الإيرادات العامة والنفقات العامة.

أما **الإيرادات العامة** كأداة مالية فيقصد بها مجموع الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة؛ من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. تنقسم تلك الإيرادات إلى ضريبة وغير ضريبة. تمثل **الإيرادات الضريبية** النصيب الأكبر من إيرادات الدولة، وتعرف بأنها اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلّفين وفقاً لقدراتهم بطريقة نهائية؛ لتغطية الأعباء العامة، وتحقيق أهداف الدولة المختلفة. أما **الإيرادات غير الضريبية**، فتشمل ما يعرف بـ **الدومين** وهو كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق أو أبنية الوزارات، والموانئ، والممتلكات التي تحولت من الاستخدام العام للاستخدام الخاص كالأراضي الزراعية، والمشاريع الصناعية والتجارية. كما تشمل الإيرادات العامة غير الضريبية **الرسوم** والتي هي عبارة عن مبلغ من المال يدفعه المتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة في مقابل خدمة معينة ذات نفع خاص، مثل رسوم شراء سيارة، ورسوم التسجيل في جامعة. أخيراً لدينا **القروض العامة** التي تمثل مورد من موارد الدولة وأداة لتمويل الإنفاق وهو دين يكتتب في المؤسسات المالية في الداخل، أو الخارج، أو الحكومات الأجنبية مع التعهد بسداد فوائد القرض وفقاً للشروط المتفق عليها.

وأما الركيزة الثانية فهي **النفقات العامة**، وتعرف بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سداداً لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة يكون الغرض منها حماية المواطنين، وزيادة رفاهيتهم العامة، ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة. يزداد تنوع النفقات التي تقوم بها الدولة كلما ازداد تدخلها في النشاط الاقتصادي. فيوجد العديد من المصارف التي يتم فيها الإنفاق العام. فهناك النفقات العادية التي تتكرر بانتظام كدفع مرتبات الموظفين، وأخرى لا تتكرر بانتظام كنفقات مواجهة الكوارث. أيضاً لدينا النفقات الجارية وهي اللازمة لتسيير المرافق العامة، والنفقات الاستثمارية الخاصة بتكوين رؤوس الأموال للمجتمع. كما يوجد نفقات حقيقية تحصل الدولة فيه على مقابل لتلك النفقات كالحصول على السلع والخدمات، وأخرى تحويلية لا تحصل فيه الدولة على مقابل، حيث تحول فيه الدولة جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية المرتفعة الدخل للطبقات محدودة الدخل.

تعتمد الدولة على أدوات في السياسة المالية لتحقيق أهداف معينة في هذا الصدد. هذه الأدوات من قبيل نظام الضرائب التصاعدي المدفوعات التحويلية وسياسات الدعم وهي ما يعرف بالأدوات التلقائية. هناك أيضا أدوات مقصودة مثل برامج التشغيل ومشروعات التوظيف وتغيير معدلات الضريبة. ومن هنا تقوم الدولة باستخدام هذه الأدوات منفردة أو كحزم فتتحكم مثلا في السياسات الضريبية تخفيضا أو زيادة، وزيادة النفقات العامة تجاه شرائح معينة، وخفض نفقات المنح والمساعدات، وخفض القروض الداخلية على حساب الخارجية والعكس... من أجل تحقيق منفعة معينة.

ففي سبيل زيادة معدل النمو الاقتصادي، تميل الحكومة إلى مراكمة رأس المال من خلال تبني سياسات استثمارية والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، وهناك استثمارات البنى التحتية التي تعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع والخدمات، وأيضا النفقات الموجهة للبحث والتطوير "الحصول على المعرفة" التي تساهم في تحسين إنتاجية العمل، وكذلك النفقات الاجتماعية وسياسات الدعم التي تجعل الفرد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية. أيضا من ناحية أخرى فإن خفض معدلات الضريبة من شأنه استقطاب رؤوس الأموال وتأمين بيئة مواتية لأصحاب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

تقوم الحكومة بتنفيذ برامج أشغال عامة من قبيل تعبيد الطرق والانارة وتنمية القرى ومد خطوط المياه والغاز والصرف الصحي. هذه البرامج من شأنها خلق فرص عمل وتشغيل العمالة. بالإضافة إلى برامج الأشغال العامة هنالك مشاريع التوظيف العامة وهي تلك المشاريع التي تخلقها الدولة في سبيل إيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة حتى يتمكن الاقتصاد من خلق الفرص اللازمة.

في حالات الكساد وهي حالة من عدم قدرة المجتمع على تصريف المنتجات التي ينتجها وهو جزء من الدورة الاقتصادية للنظام الرأسمالي، فإن الحكومة تسعى إلى تطبيق حزمة من السياسات المالية لتصريف هذه المنتجات وذلك بخلق حالة من الرواج تحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي. من هذه السياسات ضخ كمية من الأموال في المجتمع مثل المساعدات والمنح أو تخفيض ما تأخذه عن طريق السياسة المالية كلها، فتخفض مثلا من قيمة الضرائب أو الرسوم. وهذه السياسات تنطبق إلى حد ما مع السياسات التي يمكن أن تتبعها الحكومة في مواجهة الفقر، حيث تتبنى الحكومة سياسات ضريبية متصاعدة فتكون الضريبة منخفضة أو معدومة على أصحاب الدخل المتدنية، كما أنها تعزز المدفوعات التحويلية من مساعدات ومنح بالإضافة إلى تطبيق سياسات دعم معززة على السلع الأساسية لتوفيرها بأسعار معقولة للمواطنين والحفاظ على الفجوة التغذوية من خلال تأمين حصول الفرد على كمية معينة من السعرات الحرارية تقيه شر الموت وشر الأمراض. وهذا يعود بالنهاية بالنفع على الاقتصاد لأنه استثمار بالعنصر البشري الذي هو المحرك الأساس لعملية الإنتاج.